

مؤتمر برلين حول ليبيا
19 كانون الثاني/ يناير 2020
خلاصات المؤتمر

1. يجمع اليوم مؤتمر برلين حول ليبيا، والذي ينعقد بدعوة من المستشارية الألمانية أنغيلا ميركل، حكومات كل من الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات الأميركية المتحدة وممثلين رفيعي المستوى عن الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.
2. نحن المشاركون نأخذ بعين الاعتبار بيان الرئيسين المشاركين حول الوضع السياسي والأمني والإنساني في ليبيا والذي صدر بعد لقاء وزراء الخارجية الذي دعت إليه فرنسا وإيطاليا على هامش الاجتماع الرابع والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول 2019.
3. نؤكد التزامنا القوي بسيادة ليبيا وإستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. إن إنهاء النزاع وإرساء السلام الدائم لن يتحققا إلا من خلال عملية سياسية تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمامها.
4. إن النزاع في ليبيا وانعدام الاستقرار في البلاد، إضافة إلى التدخلات الخارجية والانقسامات المؤسسية وانتشار كميات كبيرة من الأسلحة دون رقابة والاقتصاد القائم على السلب والنهب، كلها لا تزال تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين كونها توفر التربة الخصبة للمهربيين والمجموعات المسلحة والمنظمات الإرهابية؛ فقد سمحت لتنظيمي القاعدة وداعش بالانتعاش على الأراضي الليبية والقيام بعملياتهما في ليبيا وفي بلدان مجاورة. كما أنها سهّلت حدوث موجة هجرة غير شرعية زعزت المنطقة وأفضت إلى تدهور هائل في الوضع الإنساني. إننا ملتزمون بدعم الليبيين في معالجة هذه المسائل الهيكلية المتعلقة بالحوكمة والأمن.
5. إن الغاية الوحيدة من "مسار برلين" الذي تعهّدنا فيه بدعم خطة الثلاث نقاط المطروحة من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، السيد غسان سلامة، على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هي مؤازرة الأمم المتحدة في توحيد صفوف المجتمع الدولي في دعمه للوصول إلى حلّ سلمي للأزمة الليبية. فما من حل عسكري في ليبيا.
6. نلتزم بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلّح الليبي أو في الشؤون الليبية الداخلية ونحثّ كافة الأطراف الدولية الفاعلة على الالتزام بالمثل.
7. نشيد بالدور المحوري الذي توديه الأمم المتحدة في سبيل تسهيل عملية سياسية وتصالحية ليبية داخلية وشاملة للجميع تركز على الاتفاق السياسي الليبي الموقع عام 2015 والمؤسسات المنبثقة عنه، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2259 لعام 2015، وغيرها من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمبادئ المتفق عليها في باريس وباليرمو

وأبو ظبي، وكذلك الدور الجوهرى الذى يؤدىه كل من الإتحاد الأفريقى ولجنته رفيدة المستوى لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقى المعنية بليبيا، وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبى والدول المجاورة من أجل تحقيق الاستقرار فى ليبيا مع إيلاء الاعتبار الخاص للمصالحة الوطنىة والسلام والأمن والحوار السياسى داخل ليبيا. سوف تتعاون كل هذه المنظمات الدولية بشكل وثيق. ونرحب فى هذا السياق بتنظيم الإتحاد الأفريقى لمنتدى المصالحة الليبىة فى ربيع عام 2020.

8. ندعم بشكل كامل المساعى الحميدة وجهود الوساطة المبذولة من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم فى ليبيا (أونسميل - UNSMIL) والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبىا، السيد غسان سلامة. كما نشدد على أن الحل المستدام فى ليبيا يستلزم إتباع نهج شامل يعالج الجوانب المختلفة فى آن واحد.

وقف إطلاق النار

9. نرحب بالتراجع الملحوظ للعنف منذ 12 كانون الثانى/ يناير والمفاوضات فى موسكو فى 13 كانون الثانى/ يناير وجميع المبادرات الدولية الأخرى الهادفة إلى تمهيد الطريق لاتفاق وقف إطلاق النار. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها المبذولة من أجل إدامة وقف الأعمال العدائىة والتخفيف من حدة التصعيد ووقف دائم لإطلاق النار. وفى هذا الصدد نكرر التأكيد على المهمة الحيوىة التى يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. كما ندعو إلى اتخاذ خطوات ذات مصداقية ومتسلسلة ومتبادلة ويمكن التحقق منها، بما فى ذلك خطوات ذات مصداقية نحو تفكيك المجموعات المسلحة والمليشيات من قبل جميع الأطراف بموجب المادة 34 من الاتفاق السياسى الليبى والمذكورة فى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2420 و2486، وصولاً إلى وقف شامل ودائم لجميع الأعمال العدائىة بما فيها العمليات الجوية فوق الأراضى الليبىة. كما ندعو إلى نقل الأسلحة الثقيلة والمدفعية والمركبات الطائرة وجمعها فى مستودعات.

10. ندعو إلى إنهاء كل التحركات العسكرية من قبل أطراف النزاع أو تلك الداعمة لها بشكل مباشر، فى جميع الأراضى الليبىة وفوقها، وذلك اعتباراً من بداية عملية وقف إطلاق النار.

11. ندعو إلى اتخاذ تدابير بناء الثقة، ومنها على سبيل المثال تبادل السجناء ورفات الموتى.

12. ندعو إلى عملية شاملة لتسريح المجموعات المسلحة والمليشيات فى ليبيا ونزع الأسلحة منها وإدماج أفرادها الملائمين فى مؤسسات الدولة المدنية والأمنية والعسكرية، وذلك بشكل فردى وبناءً على تعداد الأفراد فى المجموعات المسلحة وعملية فحص وفرز مهنيين. وندعو الأمم المتحدة إلى مساندة هذه العملية.

13. نعيد التأكيد على ضرورة محاربة الإرهاب فى ليبيا بكل الطرق الممكنة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى، مدركين أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تعزز بعضها البعض وهى جوهرىة فى التوصل إلى نهج فعال وشامل فى التصدي للإرهاب. وندعو جميع الأطراف إلى قطع الصلات

مع الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة. من هذا المنظور ووفقاً للمادة 35 من الاتفاق السياسي الليبي، فإننا نرحب بالجهود التي تهدف إلى محاربة الأفراد والكيانات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

14. ندعو إلى تنفيذ القرار 2368 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيرها من القرارات المتعلقة بتنظيم داعش وتنظيم القاعدة والأفراد والجماعات والكيانات المصنفة إرهابية، ولا سيما الأحكام المتعلقة بحظر السفر والتجميد الفوري للأموال وغيرها من الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية للأفراد والكيانات المصنفة. كما نؤكد من جديد على تعزيز التعاون لمواجهة التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وذلك وفقاً لقرار 2322 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

15. ندعو الأمم المتحدة إلى تيسير مفاوضات وقف إطلاق النار بين الأطراف، بما في ذلك عبر التشكيل الفوري للجان فنية للرصد والتحقق من تنفيذ وقف إطلاق النار.

16. ندعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى فرض العقوبات المناسبة على من يتبين أنه ينتهك ترتيبات وقف إطلاق النار، كما ندعو الدول الأعضاء إلى إنفاذ هذه العقوبات.

17. ندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بدعم تزويد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتمشياً مع القرار 2486 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2019، بالموارد البشرية والمعدات الضرورية من أجل دعم وقف إطلاق النار بشكل فعال.

حظر الأسلحة

18. نلتزم التزاماً كاملاً لا لبس فيه باحترام وتنفيذ حظر الأسلحة بموجب القرار 1970 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2011 وقرارات المجلس اللاحقة، بما في ذلك انتشار الأسلحة انطلاقاً من ليبيا، وندعو جميع الأطراف الدولية الفاعلة إلى الالتزام بالمثل.

19. ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الامتناع عن أي نشاطات من شأنها أن توجب النزاع أو تكون غير متسقة مع حظر الأسلحة الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو وقف إطلاق النار، بما في ذلك تمويل القدرات العسكرية أو تجنيد المرتزقة.

20. نكرر نداءنا إلى وقف أي دعم للأفراد والجماعات الإرهابية المصنفة في قوائم الأمم المتحدة. وينبغي محاسبة جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية.

21. نلتزم ببذل الجهود لتعزيز آليات الرصد الحالية من قبل الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والدولية المختصة، وذلك ضمن قدراتنا، بما في ذلك الرصد البحري والجوي والبري وعبر توفير الموارد الإضافية، لا سيما الصور عبر الأقمار الصناعية.

22. نلتزم بإعلام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واللجنة المؤسسة بموجب القرار 1970 (2011) وفريق الخبراء المؤسس بموجب القرار 1973 (2011) بشأن المخالفات المحتملة لحظر الأسلحة، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية، وندعو جميع الأطراف الدولية الفاعلة إلى الالتزام بالمثل.

23. نلتزم بدعم فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في توثيق والإبلاغ عن مثل هذه المخالفات بشكل فعال ودعمهم في التحقيق في الانتهاكات، ونحث جميع الأطراف الدولية الفاعلة على الالتزام بالمثل. كما نشجع فريق الخبراء على التحقيق وتبني اللجنة المعنية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن حدوث انتهاكات لحظر الأسلحة المفروض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصورة مستمرة. وملتزم بدعم فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والتعاون معه بشكل كامل.

24. ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تطبيق وإنفاذ العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك عبر تدابير وطنية للتنفيذ، ضد من يتبين أنه ينتهك حظر الأسلحة المفروض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو وقف إطلاق النار وذلك ابتداءً من تاريخ اليوم.

العودة إلى العملية السياسية

25. ندعم الاتفاق السياسي الليبي بمثابة إطاراً قابلاً للتطبيق من أجل الحل السياسي في ليبيا. كما ندعو إلى تأسيس مجلس رئاسي يقوم بمهامه على الوجه الأمثل وتشكيل حكومة ليبية واحدة وموحدة وشاملة وفعالة يصادق عليها مجلس النواب.

26. نحث جميع الأطراف الليبية إلى استئناف العملية السياسية الشاملة التي تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمامها تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمشاركة فيها بشكل بناء وبما يمهد الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية عبر انتخابات برلمانية ورئاسية حرة وعادلة وشاملة ونزيهة تنظمها مفوضية وطنية عليا للانتخابات مستقلة وفعالة.

27. نشجع على المشاركة الكاملة والفعالة والبناءة للمرأة والشباب في كافة النشاطات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وحل النزاع وبناء السلام في ليبيا. كما ندعم جهود الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد غسان سلامة، الهادفة إلى تسهيل مشاركة أوسع للمرأة والشباب من كافة أطراف المجتمع الليبي في العملية السياسية والمؤسسات العامة.

28. نحث جميع الأطراف الفاعلة على استعادة واحترام سلامة ووحدة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في ليبيا وغيرها من مؤسسات الدولة.

29. ندعو إلى التوزيع الشفاف والخاضع للمساءلة والعدل والمنصف للثروة والموارد العامة بين مختلف المناطق الجغرافية الليبية، بما في ذلك عبر اللامركزية ودعم البلديات بما ينهي تظلماً جوهرياً وسبباً للاتهامات المتبادلة.

30. ندعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات ضد مفسدي العملية السياسية من الليبيين وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

31. نحث الأطراف الليبية كافة على الإنخراط بشكل أكبر في جهود الوساطة والمصالحة بين مجتمعات فزان المحلية ودعم هذه الجهود بما يتيح إعادة بناء النسيج المجتمعي في منطقة أهملت لفترة طويلة.

32. نشدد على الدور المهم لدول الجوار في عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا.

33. نلتزم بالاستفادة من الإتصالات الثنائية من أجل حث جميع الأطراف الليبية على الدخول في وقف إطلاق النار والمشاركة في العملية السياسية بين الليبيين تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

34. نلتزم بقبول ودعم نتائج العملية السياسية بين الليبيين.

إصلاح القطاع الأمني

35. ندعو إلى استعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.

36. ندعم إنشاء قوات أمنية وشرطية وعسكرية وطنية ليبية موحدة تكون تحت سلطة مركزية ومدنية استناداً إلى محادثات القاهرة والوثائق المتخضعة عنها.

الإصلاح الاقتصادي والمالي

37. إننا نتمسك بالأهمية القصوى لاستعادة واحترام وصون نزاهة جميع المؤسسات السيادية الليبية ووحدتها وحوكمتها الشرعية، ولا سيما مصرف ليبيا المركزي (CBL)، والمؤسسة الليبية للاستثمار (LIA)، والمؤسسة الوطنية للنفط (NOC)، وديوان المحاسبة الليبي (AB). وينبغي أن تكون مجالس إدارة هذه المؤسسات شاملة وممثلة وفعالة.

38. بناء على طلب من هذه السلطات الليبية وبما يتفق تماماً مع مبادئ السيادة الوطنية، نلتزم بتأمين المساندة الفنية من أجل تحسين الشفافية والمساءلة والفاعلية، ومواءمة هذه المؤسسات مع المعايير الدولية، بما في ذلك من خلال عمليات تدقيق الحسابات، وإتاحة حوار ليبي داخلي بمشاركة ممثلين عن مختلف المناطق بشأن التظلمات المتعلقة بتوزيع العائدات الليبية. وندعو إلى تحسين قدرات المؤسسات الرقابية الليبية ذات الصلة، ولا سيما ديوان المحاسبة الليبي، وهيئة الرقابة الإدارية وهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومكتب النائب العام واللجان البرلمانية ذات الصلة وذلك بحسب الاتفاق السياسي الليبي والقوانين الليبية ذات الصلة.

39. تشدد على أن المؤسسة الوطنية للنفط هي المؤسسة النفطية الوحيدة المستقلة والشرعية في ليبيا، وذلك اتساقاً مع قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2259 لسنة 2015 و2441 لسنة 2018. ونحث جميع الأطراف على مواصلة ضمان أمن منشآتها والامتناع عن أية أعمال عدائية ضد جميع المرافق والمنشآت النفطية. إننا نرفض أية محاولة للإضرار بالمنشآت النفطية الليبية، والاستغلال غير الشرعي لموارد الطاقة فيها والعائدة للشعب الليبي، وذلك عبر بيع أو شراء النفط الخام ومشتقاته خارج رقابة المؤسسة الوطنية للنفط، كما ندعو إلى توزيع العائدات النفطية بشكل شفاف ومنصف. إننا نثمن قيام المؤسسة الوطنية للنفط بنشر أرقام العائدات النفطية بشكل شهري كإثبات على التزامها بتحسين الشفافية.

40. ندعم الحوار الاقتصادي بين ممثلي المؤسسات الليبية المالية والاقتصادية، ونشجع على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. وبهدف تسهيل هذا الحوار، فإننا ندعم إنشاء لجنة خبراء ليبية اقتصادية شاملة تضم مسؤولين وخبراء ليبين يعكسون التنوع المؤسسي والجغرافي للبلاد.

41. ندعم تمكين البلديات الليبية ونحث السلطات المركزية على الالتزام بشكل كامل بتوفير المخصصات المالية المطلوبة لإدامة الحكم المحلي، لا سيما في الجنوب.

42. ندعم وضع آلية إعادة إعمار ليبيا بما يدعم التنمية وإعادة الإعمار في جميع المناطق بإشراف حكومة جديدة وموحدة وممثلة للجميع تمارس سلطتها على الأراضي الليبية كافة، وذلك من أجل تنمية المناطق المتضررة بشكل جسيم مع إعطاء الأولوية لمشاريع إعادة الإعمار في مدن بنغازي ودرنة ومرزق وسبها وسرت وطرابلس.

43. نذكر بأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد جمّد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار بهدف الحفاظ عليها لمصلحة الشعب الليبي. ونشدد على الحاجة إلى مراجعة مالية للمؤسسات المالية والاقتصادية الليبية دعماً لجهود إعادة توحيدها ومساعدة السلطات الليبية ذات الصلة على تعزيز نزاهة ووحدة المؤسسة الليبية للاستثمار، بما في ذلك عبر مراجعة حسابية نزيهة وشاملة للمؤسسة الليبية للاستثمار وهيئاتها الفرعية.

احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان

44. نحث جميع الأطراف في ليبيا على الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى حماية المدنيين والمنشآت المدنية بما في ذلك المطارات، وعلى السماح بوصول العاملين في المجال الطبي والإنساني ومراقبي حقوق الإنسان وكذا المساعدات الإنسانية، واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين بما فيهم النازحين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والسجناء، وذلك أيضاً عبر التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة.

45. إن غياب إجراء المحاكمات وفق الأصول القانونية ضمن المنظومة القضائية الوطنية، بما في ذلك في السجون، هو أحد العوامل المساهمة في تقلبات وخطورة الوضع الإنساني ووضع حقوق

الإنسان. إننا ندعو إلى إجراء متابعة لقرارات السلطات الليبية من أجل فحص وتدقيق سجلات كافة المحتجزين والسجناء بإشراف وزارة العدل/الشرطة القضائية وذلك بهدف تعزيز أداء المؤسسات القضائية وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني أو تعسفي.

46. نحث جميع الأطراف على إنهاء ممارسة الاحتجاز التعسفي ونحث السلطات الليبية على اتخاذ إجراءات بديلة عن الاحتجاز، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص المتواجدين في مناطق النزاع عالية الخطورة، وإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء بشكل تدريجي وفي الوقت نفسه تعديل الأطر التشريعية الليبية حول الهجرة واللجوء لتكون متسقة مع القانون الدولي والمعايير والمبادئ المعترف بها دولياً.

47. نشدد على ضرورة محاسبة كل من انتهك أحكام القانون الدولي، بما في ذلك في المناطق التي شهدت حالات الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين، والهجمات على المناطق المكتظة بالسكان، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والخطف، والإخفاء القسري، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتعذيب وسوء المعاملة، والاتجار بالبشر والعنف ضد المهاجرين واللاجئين واستغلالهم بصورة سيئة.

48. نحث جميع الأطراف على الامتناع عن نشر خطاب الكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني، بما يشكل تحريضاً على التمييز أو العدائية أو العنف، بما في ذلك من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

49. نلتزم بدعم عمل المؤسسات الليبية في توثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

50. نشجع السلطات الليبية على مواصلة تعزيز مؤسسات العدالة الانتقالية، بما في ذلك اتخاذ مبادرات الملاحقات القضائية والتعويضات وتقصي الحقائق والإصلاح المؤسسي، والتي يجب أن تكون متوافقة مع المعايير والمبادئ المعترف بها دولياً، وذلك من أجل مناصرة والتمسك بحق معرفة الحقيقة حول ظروف الإخفاء القسري والقدرة على النفاذ إلى العدالة والتمتع بحق الحصول على تعويضات وضمانات عدم تكرار هذه الحالات في ليبيا، لا سيما في سياق الأشخاص المفقودين.

المتابعة

51. ندعو كل من الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص له في ليبيا ورئيس مسار برلين إلى إبلاغ الليبيين بنتائج هذا المسار والمؤتمر. ونرحب بأن كل من رئيس الوزراء فايز السراج والمشير خليفة حفتر قد قاما بتسمية ممثليهما في لجنة 5+5 العسكرية التي اقترحتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعماً منها لعملية التنفيذ الواردة كملحق لهذه الخلاصات. ومن أجل تمكين إجراء مباحثات جوهرية وجدية في لجنة 5+5، يعلن جميع المشاركين في المؤتمر أنهم سوف يمتنعون عن أية عمليات أخرى لنشر قوات أو أية عمليات عسكرية طالما يتم احترام الهدنة.

52. نعرب عن دعمنا الكامل لقيام الممثل الخاص للأمين العام لليبيا بتفعيل هذه النتائج المرفقة كملحق بهذه الخلاصات .

53. نتفق على أن مؤتمر برلين حول ليبيا يشكّل إحدى الخطوات الهامة في إطار عملية أوسع نطاقاً تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمامها تهدف إلى إنهاء الأزمة الليبية بشكل حاسم من خلال معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع بصورة شاملة. وتلعب عملية المتابعة الخاصة بمؤتمر برلين حول ليبيا دوراً هاماً، حيث إن الترجمة الناجحة للالتزامات المذكورة أعلاه إلى أنشطة قابلة للتنفيذ ستكون مسألة أساسية، فضلاً عن تحديد المؤشرات والأدوار والمسؤوليات الدقيقة، ليس فقط للأمم المتحدة بل أيضاً للمشاركين أنفسهم وكذلك دول أعضاء ومنظمات دولية أخرى محتملة.

54. إننا هنا ننشئ لجنة متابعة دولية (IFC) تتألف من جميع الدول والمنظمات الدولية التي شاركت في مؤتمر برلين اليوم حول ليبيا، وذلك من أجل الحفاظ على التنسيق في أعقاب مؤتمر برلين حول ليبيا تحت رعاية الأمم المتحدة. وسوف تجتمع لجنة المتابعة الدولية على المستويين التاليين:

(أ) هيئة عامة على مستوى كبار المسؤولين تجتمع شهرياً برئاسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إضافة إلى التناوب في رئاسة مشاركة وفي مواقع انعقاد الاجتماع. وتتولى لجنة المتابعة الدولية مسؤولية تتبع التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخلاصات وممارسة الضغط عند الضرورة. وفي نهاية كل جلسة يتم تقديم تقرير حول إنجازات محددة أو مدى الامتثال.

(ب) أربع مجموعات عمل فنية تعقد جلسات مغلقة على مستوى الخبراء مرتين في الشهر خلال المراحل الأولى للتنفيذ. وستشكل مجموعات العمل بناء على سلال هذه الخلاصات. وسوف يرأس كل مجموعة ممثل عن الأمم المتحدة. ويقوم المشاركون في جلسات مغلقة بالآتي: (1) معالجة العقبات التي تعترض سبيل التنفيذ، (2) تبادل المعلومات ذات الصلة، (3) وتنسيق متطلبات التنفيذ والمساعدة مع عدم الإخلال بولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

55. سوف نحيط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علماً بخلاصات مؤتمر برلين حول ليبيا للنظر فيها، وندعو الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد غسان سلامة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى دعم تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار مسار برلين.